

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون	القرار والتصويت
٦٢١٥ ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩			المادة ٣٩	المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى	

## ٨ - الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

### عرض عام

المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وولاية فريق الخبراء المعني برصد التدابير الجزائية<sup>(٨٣)</sup>.

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨: الإذن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم المساعدة الانتخابية

في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اتخذ المجلس القرار ١٧٩٧ (٢٠٠٨)، الذي يأذن لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم المساعدة للسلطات الكونغولية، بما في ذلك اللجنة الانتخابية المستقلة الوطنية، في تنظيم الانتخابات المحلية والتحضير لها وإجرائها. وبالإضافة إلى ذلك، رحب المجلس، في بيان رئاسي، في جملة أمور، بالاتفاق على وقف إطلاق النار ووثائق الالتزام الموقعة في غوما بين الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، بهدف إحلال السلام والأمن في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وعلاوة على ذلك، حث المجلس جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار وتنفيذ التعهدات التي أخذتها على عاتقها<sup>(٨٤)</sup>.

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عقد مجلس

الأمن ١٨ جلسة بشأن الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك جلستان خاصتان مع البلدان المساهمة بقوات<sup>(٨١)</sup>، واتخذ المجلس ثمانية قرارات واعتمد ثلاثة بيانات رئاسية. ولمواجهة تدهور الحالة الأمنية والإنسانية المرتبط باستمرار وجود جماعات وميليشيات مسلحة في الجزء الشرقي من البلد، قرر المجلس إعادة تركيز ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعزيزها فيما يتعلق بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة ومرافقها. ووسع المجلس أيضا ولاية البعثة لمساعدة السلطات الكونغولية في تنظيم الانتخابات المحلية والتحضير لها وإجرائها.

ومدد المجلس ولاية البعثة مرتين لمدة سنة واحدة في كل منهما<sup>(٨٢)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، مدد المجلس في أربع مناسبات نظام الجزاءات المفروضة على الجماعات

(٨١) الجلسة ٦٠٢٣، المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، والجلسة ٧٦٢٣٧، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(٨٢) القراران ١٨٥٦ (٢٠٠٨) و ١٩٠٦ (٢٠٠٩).

(٨٣) القرارات ١٧٩٩ (٢٠٠٨) و ١٨٠٧ (٢٠٠٨) و ١٨٥٧ (٢٠٠٨) و ١٨٩٦ (٢٠٠٩).

(٨٤) S/PRST/2008/2.

للعواقب الإنسانية الناجمة عن القتال. وبالإضافة إلى ذلك،  
حث المجلس جميع أطراف اتفاقي غوما ونيروبي على تنفيذ  
التزاماتها بفعالية وحسن نية. وفي هذا الصدد، أدان المجلس  
بشدة تصريحات لوران نكوندا التي دعا فيها إلى التمرد  
الوطني<sup>(٨٥)</sup>.

وأدان المجلس في بيان رئاسي مؤرخ ٢٩ تشرين  
الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، في جملة أمور، الهجوم الذي شنته  
جماعة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في شرق جمهورية  
الكونغو الديمقراطية وطالبها بوضع حد لعملياتها. ورحب  
المجلس أيضا بإعلان قائد المجموعة، لوران نكوندا، عن  
وقف فوري لإطلاق النار<sup>(٨٦)</sup>.

وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، اتخذ المجلس  
القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨)، الذي قرر فيه، بناء على  
توصيات الأمين العام، أن يأذن بزيادة مؤقتة في القوام  
العسكري لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو  
الديمقراطية تصل إلى ٢ ٧٨٥ فردا، وبزيادة مؤقتة في قوام  
أفراد الشرطة تصل إلى ٣٠٠ فردا، وأن يأذن بنشر هؤلاء  
الأفراد فوراً.

وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أفاد الممثل  
الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس  
بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية،  
في إحاطته الإعلامية للمجلس، بأن ما يزيد على ٢٥٠ ٠٠٠  
شخص تأثروا بشكل مباشر باستئناف أعمال القتال، وبوجه  
عام، شُرد ربع سكان كيفو الشمالية. وأبلغ أيضا بأنه، نتيجة  
للمحادثات التي بادر بها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة  
البحيرات الكبرى، تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار وتراجع  
المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيره من الجماعات

(٨٥) S/PRST/2008/38

(٨٦) S/PRST/2008/40

١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى ٣٠ تشرين  
الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩: تمديد نظام الجزاءات  
وولاية فريق الخبراء

بموجب القرارات ١٧٩٩ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٥  
شباط/فبراير ٢٠٠٨، و ١٨٠٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ٣١  
آذار/مارس ٢٠٠٨، و ١٨٥٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٢  
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مدد المجلس نظام الجزاءات  
المفروضة على الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو  
الديمقراطية وولاية فريق الخبراء المعني برصد التدابير لغاية  
٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر  
٢٠٠٨ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على التوالي.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اتخذ المجلس  
القرار ١٨٩٦ (٢٠٠٩)، الذي أدان فيه استمرار التدفق  
غير المشروع للأسلحة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية  
وإليها، وحدد الحظر المفروض على الأسلحة ونظام  
الجزاءات ضد مرتكبي الانتهاكات والأشخاص الآخرين  
الذين يهددون السلام حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر  
٢٠١٠. كما مدد ولاية فريق الخبراء لمدة مماثلة، ووسع  
نطاق ولايته لتشمل المبادئ التوجيهية المتعلقة بشراء  
وتجهيز المعادن، وطلب إليه أن يركز أنشطته في المقاطعات  
الشرقية.

٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٢٣ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠٠٩: تصعيد العنف وتمديد  
ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية  
الكونغو الديمقراطية

أعرب المجلس في بيان رئاسي مؤرخ ٢١ تشرين  
الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، في جملة أمور، عن قلقه الشديد  
إزاء تجمد أعمال العنف في المقاطعات الشرقية من  
جمهورية الكونغو الديمقراطية وعن شعوره بالانزعاج

المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام بدون محاكمة والإعدام التعسفي. وفي معرض الإشارة إلى "عدم الانضباط المفترض أو المعترف به في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية"، أعرب الممثل أيضا عن رأي مفاده أن القرار تفوح منه رائحة "هذا الانتقاد المرير للقوات المسلحة الكونغولية"، وهو ناتج عن آراء "تأثرت بشدة بمن يستفيدون من عدم الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى بأسرها"<sup>(٨٨)</sup>.

### ١٧ شباط/فبراير إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩: العمليات المشتركة ضد الجماعات المسلحة

في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أبلغ وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، في الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس، بأن الأشهر الستة السابقة شهدت تدهور الاستقرار في عدة مناطق؛ وتحدد القتال بين الجماعات المتمردة المختلفة؛ وعودة نشاط الجماعات المسلحة والاشتباكات اللاحقة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وهجمات شنها جيش الرب للمقاومة. وأشار إلى أن تلك التطورات خلفت عدة مئات من القتلى، وأدت إلى تشريد نصف مليون شخص إضافي وإلى تدهور الحالة الإنسانية المتردية بالفعل. ووجه أيضا النظر إلى تطورات سياسية وعسكرية أكثر إيجابية، بما في ذلك الوساطة المشتركة التي اضطلع بها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي، والعمليات المشتركة التي نفذتها حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كينيو الشمالية، وإدماج عناصر قوات المؤتمر

المسلحة لإيجاد منطقة فاصلة بين القوات المتقاتلة في الجزء الجنوبي من كينيو الشمالية<sup>(٨٧)</sup>.

وفي المداورات التي أعقبت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لتوصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا، وللحاجة إلى إعادة تشكيل البعثة للاضطلاع بولايتها بفعالية.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اتخذ المجلس القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨)، الذي مدد بموجبه انتشار البعثة لمدة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وزاد قوامها العسكري وكرر التأكيد على ولايتها المتمثلة في إعطاء الأولوية لحماية المدنيين الذين يهدق بهم خطر التعرض للعنف الجسدي.

وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اتخذ المجلس القرار ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، الذي قرر فيه أن ينبغي تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، وينبغي أن تشمل، حسب الأولوية، وبالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، الحماية الفعالة للمدنيين وأفراد المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة ومرافقها؛ وتعزيز نزع سلاح الجماعات المسلحة الكونغولية وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم، ونزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم إلى أوطانهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم؛ ودعم إصلاح قطاع الأمن الذي تتولاه الحكومة.

وعقب التصويت، أدلى ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية بجملة أمور منها أن البعض في الصحافة سعى متعمدا إلى التأثير على الرأي العام، وبالتالي على قرارات المجلس، وطعن الممثل في النزاهة الفكرية لمقرر الأمم

(٨٨) S/PV.6253، الصفحة ٣.

(٨٧) S/PV.6024، الصفحة ٢.

لن ينجح بدون دعم المجلس المادي والسياسي  
والدبلوماسي<sup>(٩١)</sup>.

وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أبلغ الممثل  
الخاص للأمين العام، في إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى  
المجلس، بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية  
أحرزت، بوجه عام، تقدما في عملياتها ضد القوات  
الديمقراطية لتحرير رواندا التي أُخرجت من معظم المناطق  
المأهولة وتجند نفسها الآن مشتتة وضعيفة. ونتيجة لذلك،  
تستمر عملية إدماج الجماعات المسلحة الكونغولية في  
القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وشرع  
الأشخاص المشردون واللاجئون في العودة إلى ديارهم.  
ومع ذلك، حذر من أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة، بما  
في ذلك استمرار الهجمات المسلحة التي تشنها القوات  
الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، والتوتر  
العرقى والتزاعلات حول الأراضي الناشئة عن عودة  
الأشخاص المشردين واللاجئين بعد سنوات طويلة،  
والعنف الجنسي المستمر، وأخيرا الآمال السكان الذين  
يريدون رؤية فوائد حقيقية للسلام<sup>(٩٢)</sup>.

وفي أعقاب الإحاطة، شدد ممثل جمهورية الكونغو  
الديمقراطية على أنه مع أن البعثة يجب أن تنجح في  
مهمتها، وأن بلده لا يرغب في انسحاب متعجل لها، فإن  
من الضروري أن تحقق النجاح في المغادرة. وشدد على أن  
التعاون ضروري من أجل تحديد المعايير اللازمة لوضع  
جدول زمني لفك ارتباط البعثة، وكذلك من أجل رسم  
خارطة طريق توضح الانتقال من عملية لحفظ السلام إلى  
عملية لبناء السلام<sup>(٩٣)</sup>.

الوطني للدفاع عن الشعب في القوات المسلحة لجمهورية  
الكونغو الديمقراطية عقب اعتقال لوران نكوندا في  
رواندا<sup>(٨٩)</sup>.

وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أبلغ الممثل الخاص  
للأمين العام، في الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس،  
بأن تقدما هاما قد أحرز في إدماج المقاتلين السابقين في  
صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية،  
وكذلك في العمليات المشتركة مع القوات المسلحة ضد  
القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ومع ذلك، فقد حذر  
أيضا من العواقب الإنسانية المترتبة على استمرار العمليات  
المشتركة، من قبيل وقوع المزيد من الهجمات على المدنيين  
وموجات نزوح جديدة<sup>(٩٠)</sup>.

وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أبلغ الممثل الخاص  
للأمين العام، في الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس،  
بأن إدماج الجماعات المسلحة في القوات المسلحة  
لجمهورية الكونغو الديمقراطية والعمليات ضد الجماعات  
المسلحة الأجنبية قد رافقتها عواقب إنسانية وخيمة، وعلى  
وجه الخصوص تشريد السكان وانتهاكات خطيرة لحقوق  
الإنسان ضد السكان المدنيين جراء سلسلة من الهجمات  
الانتقامية التي شنتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا  
وجيش الرب للمقاومة. وشدد على أن مهمة القضاء  
بصفة نهائية على التهديد المتمثل في الجماعات المسلحة التي  
ترزعزع استقرار الجزء الشرقي من البلد يمكن أن تنجز عن  
طريق ضم كل الجهود في إطار استراتيجية عسكرية  
ودبلوماسية وقانونية واجتماعية اقتصادية وسياسية شاملة  
لدعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن هذا

(٩١) S/PV.6159، الصفحات ٢ و ٣ و ١١.

(٩٢) S/PV.6203، الصفحتان ٢-٣.

(٩٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٨٩) S/PV.6083، الصفحة ٢.

(٩٠) S/PV.6104، الصفحات ٢-٦.

مناخ مؤات للسلام والأمن، فإنه أعرب عن رأي مفاده أن ولايتها قد أثارت توقعات تتجاوز نطاق مواردها أو قدراتها. وفي ذلك السياق أعرب عن الأمل في أن يراعى في الولايات مستقبلا تبسيط نطاق المهام المتوقع أن تنجزها البعثة<sup>(٩٤)</sup>.

(٩٤) S/PV.6244، الصفحات ٢-٦.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عرض الممثل الخاص للأمين العام، في إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى المجلس، عدة تحديات تواجهها البعثة في تنفيذ ولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وإدماج وتسريح الجماعات المسلحة الكونغولية، وتقديم الدعم للعائدين من المشردين واللاجئين. وفي حين أن البعثة بإمكانها المساعدة في تهيئة

### الجلسات: الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

القرار والتصويت	المتكلمون	الدعوات	وثائق أخرى	البند الفرعي	الجلسة وتاريخها
المؤيدون- المعارضون- الممتنعون					
القرار ١٧٩٧ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد- لا أحد S/PRST/2008/2		المادة ٣٧ جمهورية الكونغو الديمقراطية	مشروع قرار (S/2008/50)	التقرير الرابع والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2007/671) رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/694)	٥٨٢٨ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
القرار ١٧٩٩ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد - لا أحد		المادة ٣٧ جمهورية الكونغو الديمقراطية	مشروع قرار (S/2008/97)		٥٨٣٦ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨
القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد - لا أحد		المادة ٣٧ جمهورية الكونغو الديمقراطية	مشروع قرار مقدم من ٧ دول أعضاء <sup>(١)</sup> (S/2008/213)	رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2008/43)	٥٨٦١ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية  
مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت
٥٩٩٨ ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨			<b>المادة ٣٧</b> جمهورية الكونغو الديمقراطية		S/PRST/2008/38
٦٠٠٦ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨			<b>المادة ٣٧</b> جمهورية الكونغو الديمقراطية		S/PRST/2008/40
٦٠١٨ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨	رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن	مشروع قرار مقدم من ٨ دول أعضاء <sup>(ب)</sup> (S/2008/716)	<b>المادة ٣٧</b> جمهورية الكونغو الديمقراطية	جنوب أفريقيا	القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد - لا أحد
٦٠٢٤ ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨	التقرير الخاص الرابع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2008/728)	مذكرة توضيحية من إدارة عمليات حفظ السلام بشأن الاحتياجات الإضافية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (المرفق، S/2008/703)	<b>المادة ٣٧</b> جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا <b>المادة ٣٩</b> الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٣ عضواً في المجلس <sup>(ج)</sup> ، والممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا	
٦٠٥٥ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	التقرير الخاص الرابع للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (Add.1 و S/2008/728)	مشروع قرار مقدم من بلجيكا وفرنسا والملكة المتحدة (S/2008/800)	<b>المادة ٣٧</b> جمهورية الكونغو الديمقراطية (وزير الخارجية)، رواندا	٩ أعضاء في المجلس <sup>(د)</sup> ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، <sup>(هـ)</sup> ورواندا <sup>(و)</sup>	القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد - لا أحد
٦٠٥٦ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) (S/2008/773)	تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (المرفق، S/2008/772) مشروع قرار مقدم من بلجيكا وفرنسا (S/2008/801)	<b>المادة ٣٧</b> جمهورية الكونغو الديمقراطية		القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد - لا أحد

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت
٦٠٨٣			<b>المادة ٣٩</b>	وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	
١٧ شباط/فبراير			وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	
٢٠٠٩					
٦١٠٤	التقرير السابع والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية		<b>المادة ٣٧</b>	الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية	
٩ نيسان/أبريل			<b>المادة ٣٩</b>	الممثل الخاص للأمين العام	
٢٠٠٩					
٦١٥٩	التقرير الثامن والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية		<b>المادة ٣٧</b>	الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية	
١٠ تموز/يوليه			<b>المادة ٣٩</b>	الممثل الخاص للأمين العام	
٢٠٠٩					
٦٢٠٣	التقرير التاسع والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية		<b>المادة ٣٧</b>	الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية	
١٦ تشرين الأول/أكتوبر			<b>المادة ٣٩</b>	الممثل الخاص للأمين العام	
٢٠٠٩					
٦٢٢٥		مشروع قرار مقدم من فرنسا			القرار ١٨٩٦ (٢٠٠٩)
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر					١٥- لا أحد- لا أحد
٢٠٠٩					
٦٢٤٤	التقرير الثلاثون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية		<b>المادة ٣٩</b>	الممثل الخاص للأمين العام	
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر					
٢٠٠٩					

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون	القرار والتصويت
٦٢٥٣ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩	التقرير الثلاثون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2009/623)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2009/663)	المادة ٣٧ جمهورية الكونغو الديمقراطية	جمهورية الكونغو الديمقراطية	القرار ١٩٠٦ (٢٠٠٩) ١٥ - لا أحد - لا أحد	

(أ) إيطاليا، وبلجيكا، وفرنسا، وكرواتيا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ب) إيطاليا، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، وكرواتيا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ج) الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبوركينا فاسو، والجمهورية العربية الليبية، وجنوب أفريقيا، والصين، وفرنسا، وفيت نام، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(د) إيطاليا، وبلجيكا، وبوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، والصين، وفرنسا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(هـ) أدلى الممثل ببيان ثان.

## ٩ - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

### عرض عام

للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى<sup>(٩٦)</sup>. ثم أدلى  
الرئيس (كرواتيا) ببيان باسم المجلس، رحب فيه المجلس  
بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في  
جمهورية أفريقيا الوسطى في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠  
لمدة سنة واحدة.

٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٢١ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠٠٩: الحوار السياسي بين  
الحكومة وجماعات المتمردين

عرض الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب  
الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا  
الوسطى تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا  
الوسطى<sup>(٩٧)</sup> في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقدم  
إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن بدء الحوار السياسي

(٩٦) S/PRST/2009/35.

(٩٧) S/2008/733.

خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقد مجلس الأمن  
ست جلسات وأدلى الرئيس ببيانين فيما يتعلق بالحالة في  
جمهورية أفريقيا الوسطى. وتابع المجلس التقدم المحرز في  
تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل الذي عقد في  
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، واستمع إلى إحاطات  
إعلامية منتظمة من رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا  
الوسطى التابعة للجنة بناء السلام عن أنشطتها.

وفي رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر  
٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام<sup>(٩٥)</sup>، أحاط المجلس علما  
بتوصية الأمين العام بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة  
لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لسنة  
إضافية، من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/  
ديسمبر ٢٠٠٩، وأقر بضرورة إنشاء مكتب متكامل

(٩٥) S/2008/809.